

Distr.: Limited
16 September 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الثامنة والخمسون

جنيف، ١٢ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
٢ الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية

أولاً - موجز الرئيس

الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية
(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- استعرض مجلس التجارة والتنمية، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، حالة الاقتصاد العالمي والتحديات العالقة. وتمكّن الكثير من البلدان من التعافي بسرعة من الآثار الأولية المترتبة على هذه الأزمة، وإن كانت جوانب ضعف كبيرة لا تزال قائمة. وفُتّرت عزيمة اتخاذ إجراءات حاسمة، وبات الخطر قائماً بالارتداد إلى أساليب العمل المكررة. ومن الأهمية القصوى. يمكن إعادة تقييم دور الدولة وإصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي. وتمسّ الحاجة إلى إعادة تنظيم الإشراف على القطاع المالي وتعزيزه، تحقيقاً للاستقرار العالمي.

٢- وفيما يتعلق بالآثار المترتبة في السياسة العامة، ركزت المناقشات على خمسة مسائل:

(أ) ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان ناشئ عن الأزمة وليس سبباً فيها. وينبغي السعي إلى توحيد الديون الطويلة الأجل عن طريق النمو السريع، وليس انكماش الدين والتضخم الجامح أو تدابير التقشف المالي المبتسرة التي تُضعف الطلب. ومن اللازم أن تُوازر سياسات النمو المحددة سياسات نقدية ومالية تُبقي على معدلات الفائدة الطويلة الأجل دون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛

(ب) سيتطلب اعتماد سياسة الدخل على نطاق واسع، لحفز الطلب الداخلي عن طريق الاستهلاك، التخلي عن نموذج الأعمال المرتكز على تعظيم القيمة السهمية. وقد تشمل البدائل وضع سياسة ضريبية قائمة على زيادة الدخل التصرفي واعتماد حدود دنيا للأجور على نطاق واسع، مشفوعة بقواعد مُرسلة متعلقة بنمو الإنتاجية؛

(ج) تُعزى في الأساس التقلبات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية إلى الأموكة التي أفضت إلى المضاربة، أكثر مما تعزى إلى العرض والطلب. وثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية والتنظيم. وتعتبر زيادة الاستثمار، مقرونة بدعم كافٍ ومناسب، محورية بالنسبة لاستدامة توسع الطلب؛

(د) استمرارية الاختلالات في الحسابات الجارية لا تتحدد بحجمها بقدر ما تتحدد بسبل تمويلها. ويمكن أن يساعد ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان ذات الفائض على تصحيح الاختلالات دون أن يتسبب في انكماش عالمي؛

(هـ) التجارة الدولية تخضع لقواعد بينما تسير حركة أسعار الصرف "خارج النظام". وقد يكون مقترح الأونكتاد المتعلق بالتعويم الموجه المحكوم بقواعد والمتعدد الأطراف، أحد خيارات الإصلاح.

٣- واتفق المتكلمون على أن الخروج من الأزمة الراهنة يتطلب تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي المعززة للنمو. وأبرزت تجربة الأرجنتين منذ عام ٢٠٠٣ أن من الممكن إعمال جملة إصلاحات للسياسات النقدية والمالية لتحفيز النمو. ومن الجوهري أن يتحقق، في الأجل الطويل، النمو الشامل المستدام. ولم تُثمر عملية مجموعة البلدان العشرين حتى الآن سوى نتائج متواضعة. وبالنظر إلى العضوية العالمية للأونكتاد وولاياته المتكاملة، فإنه سيستمر في الاضطلاع بدور هام في بناء توافق الآراء بشأن الترابط العالمي والمسائل التجارية والاستثمارية والمالية والإئتمانية المترابطة.
